

Distr.
GENERALTD/B/COM.1/82
7 February 2007ARABIC
Original: ENGLISHمؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية
الدورة الحادية عشرة

جنيف، ١٩-٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٧

السلع الأساسية والتنمية

مذكرة معلومات أساسية أعدتها أمانة الأونكتاد*

موجز تنفيذي

تركز مذكرة المعلومات الأساسية هذه على نخبة من جوانب السياسات العامة المتعلقة بالسلع الأساسية التي تطرح تحديات أمام المجتمع الدولي، وحيث بإمكان الأونكتاد إثراء المناقشة بشأن هذه السياسات والمساهمة في تنفيذها.

في عام ٢٠٠٥، تجاوز نصيب البلدان النامية في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، محسباً على أساس تعادل القوة الشرائية، نصيب البلدان المتقدمة فيه. وإن تجارة السلع الأساسية والاقتصاد ذاته المتعلق بهذه السلع، ولا سيما أكثر العناصر حراكاً في هذا الاقتصاد، تخضع بشكل متزايد لتأثير الأطراف الفاعلة في البلدان النامية. غير أن نظام القواعد والمؤسسات الذي يحكم هذه التجارة هو من تصميم الأطراف الفاعلة في البلدان المتقدمة التي راعت في ذلك احتياجاتها الخاصة. وتمثل إحدى المهام الرئيسية للمجتمع الدولي خلال السنوات القادمة في تيسير التغييرات المؤسسية اللازمة.

ويلاحظ أن نظم التمويل التعويضي القائمة لا تؤدي وظيفتها على النحو الواجب. ويعكف الأونكتاد على إعادة النظر في هذه النظم بغية تقييم فعاليتها وبلورة أفكار دقيقة بشأن إجراء تغييرات ممكنة. وفي سياق تقلبات سوق السلع الأساسية، يلزم للمجتمع الدولي أيضاً أن يُعجّل بتناول الاحتياجات الخاصة للبلدان المستوردة للنفط.

ويلزم توفير الآليات والموارد التي تتيح لمصالح البلدان النامية أن تؤثر في عملية وضع المعايير، كما يلزم تقديم مساعدة تقنية لتمكين المنتجين في هذه البلدان من استيفاء هذه المعايير. ويدعم الأونكتاد البلدان النامية في مطالبها بأخذ مصالحها في الحسبان في عملية وضع المعايير، بطرق منها التعاون مع القطاع الخاص، وقد وضع برنامجاً طموحاً لبناء القدرات في هذا المجال.

إن كثرة انتشار علامات الاستدامة، من قبيل علامات التجارة المنصفة وعلامات المنتجات العضوية، تطرح مشكلات خاصة أمام المنتجين في البلدان النامية. ويسعى الأونكتاد إلى معالجة هذه المشاكل بالتعاون مع أصحاب المصلحة في إطار مبادرة الإنتاج المستدام للسلع الأساسية.

وسيوصل الأونكتاد عمله في مجالات الطاقة والتجارة والتنمية المستدامة، وسيعمل على تعزيزه. وسيركز في ذلك على الجوانب الهامة لاحتياجات البلدان النامية، كتشجيع الحوار بشأن السياسات العامة؛ وإنشاء محفل لمناقشة تقلبات الأسعار؛ ودعم عمليات وضع السياسات المتعلقة بأمن الطاقة في البلدان النامية؛ ومساعدة هذه البلدان على استغلال الفرص التي تتيحها مصادر الطاقة المتجددة استغلالاً كاملاً؛ ومساعدة البلدان النامية المصدرة للطاقة على صياغة سياسات ترمي إلى استخدام الأرباح الاستثنائية استخداماً موجهاً نحو التنمية؛ وتحسين المحتوى المحلي؛ والتأكيد على أهمية تكافؤ الفرص في مجال إنتاج وتجارة أنواع الوقود الأحيائي، بما في ذلك ضرورة تخفيض الحواجز التجارية والإلغاء التدريجي للإعانات التي تخل بقواعد التجارة؛ ومعالجة القضايا المتصلة بالإدارة والشفافية.

* قدمت هذه الوثيقة في التاريخ المبين أعلاه بسبب التأخير في تجهيزها.

المحتويات

الصفحة	الفصل
٣	أولاً - مقدمة.....
٣	ثانياً - اتجاهات أسواق السلع الأساسية.....
٨	ثالثاً - معالجة آثار عدم استقرار أسواق السلع الأساسية على الإيرادات.....
١٤	رابعاً - المعايير ومتطلبات السوق.....
١٨	خامساً - الطاقة.....
٢٢	سادساً - قضايا السياسات العامة ودور الأونكتاد.....

أولاً - مقدمة

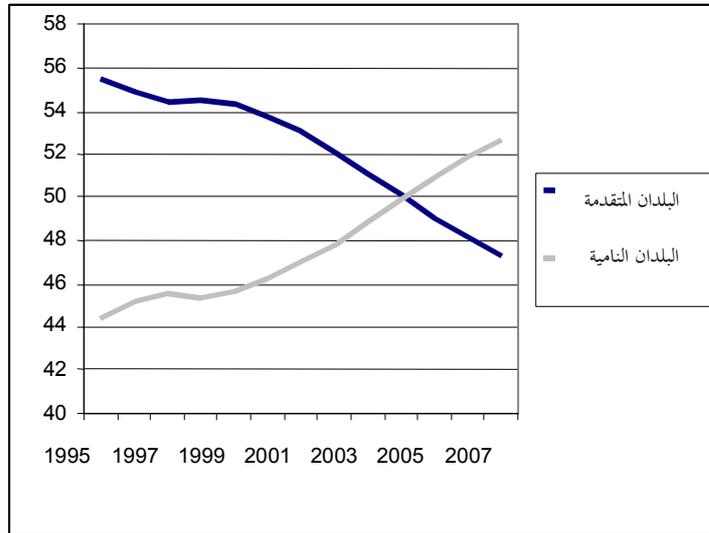
١- يغطي عمل الأونكتاد في مجال السلع الأساسية نطاقاً واسعاً ويشمل أنشطة متنوعة كثيرة. وتركز هذه المذكرة على نخبة من جوانب السياسات العامة المتعلقة بالسلع الأساسية التي تطرح تحديات أمام المجتمع الدولي، وحيث يمكن للأونكتاد أن يساهم في إثراء المناقشة حول السياسات العامة وأن يساعد على تنفيذ هذه السياسات. وهذه الجوانب هي التالية: ١- ما لعدم استقرار سوق السلع الأساسية من آثار على الإيرادات، ٢- المعايير والمتطلبات الخاصة بسوق السلع الأساسية، و٣- الطاقة، وهي الجوانب التي تتناولها الفصول من الثالث إلى الخامس من هذه المذكرة. غير أن البداية ستكون بالفصل الثاني الذي يسعى إلى تقديم فكرة عامة عن أهم الاتجاهات الحالية في الأسواق الدولية للسلع الأساسية.

ثانياً - اتجاهات أسواق السلع الأساسية

ألف - بداية هيمنة الجنوب

٢- في عام ٢٠٠٥، ولأول مرة، تجاوز نصيب البلدان النامية في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، محسوباً على أساس تعادل القوة الشرائية، نصيب البلدان المتقدمة فيه (انظر الشكل ١)^(١).

الشكل ١ - أنصبة الناتج المحلي الإجمالي العالمي، محسوبة على أساس تعادل القوة الشرائية (بالنسب المتوية)



المصدر: صندوق النقد الدولي، <http://www.imf.org/external/data.htm>.

(١) في هذا السياق، يتسم استخدام تعادل القوة الشرائية بالأهمية لأنه يولي ذلك الجزء من إنتاج البلدان النامية من السلع الأساسية الذي لا تشمله المبادلات التجارية الدولية وزنه الصحيح.

٣- ويتسم هذا التطور بأهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد العالمي للسلع الأساسية. فتستخدم البلدان النامية قدرًا أكبر من السلع الأساسية لكل وحدة من وحدات الناتج المحلي الإجمالي مما تستخدمه البلدان المتقدمة (حتى إذا كان الناتج المحلي الإجمالي محسوباً على أساس تعادل القوة الشرائية) مما تستخدمه البلدان النامية. لذلك فإن استمرار الوضع الحالي، بالاقتران مع ارتفاع وتيرة النمو الاقتصادي في البلدان النامية، يُتوقع أن يفضي إلى حفز الطلب على السلع الأساسية. وتتم الصين والهند - وهما أكبر الاقتصادات النامية وأسرعها نمواً - بمرحلة نمو تتخللها زيادة سريعة للغاية في الطلب على السلع الأساسية. وقد ساهم ذلك في الارتفاع السريع للطلب العالمي على معظم السلع الأساسية خلال السنوات القليلة الماضية. ومن النتائج المترتبة على ذلك، نمو نصيب التجارة فيما بين البلدان النامية من مجموع المبادلات التجارية للسلع الأساسية. ويبين الجدول ١ التطورات المسجلة خلال فترة الخمس سنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٤. وتبعث كل المؤشرات على الاعتقاد أن التجارة فيما بين بلدان الجنوب ستواصل نموها السريع.

الجدول ١ - تجارة السلع الأساسية فيما بين بلدان الجنوب (بما في ذلك الوقود بأنواعه)

حسب الأقاليم، في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٤

الإقليم	نصيب صادرات السلع الأساسية إلى البلدان النامية، النسبة المئوية من المجموع		نصيب واردات السلع الأساسية من البلدان النامية، النسبة المئوية من المجموع	
	٢٠٠٠	٢٠٠٤	٢٠٠٠	٢٠٠٤
أفريقيا	٢٨	٣١	٣٣	٣٨
أمريكا	٢٣	٢٦	٢٨	٣٢
آسيا	٤٤	٤٨	٥١	٥٥
جميع البلدان النامية	٣٩	٤٤	٤٥	٥٠

المصدر: حسابات أجرتها أمانة الأونكتاد بالاستناد إلى قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية (Comtrade).

٤- وإذا تواصلت الاتجاهات الحالية، فإن الأطراف الفاعلة في البلدان النامية ستؤدي دوراً أكبر في تجارة السلع الأساسية وفي الاقتصاد نفسه لهذه السلع، ولا سيما عناصره الأكثر حراكاً. غير أن نظام القواعد والمؤسسات الذي يحكم هذه التجارة هو من تصميم الأطراف الفاعلة في البلدان المتقدمة التي راعت في ذلك احتياجاتها الخاصة. وتتمثل إحدى المهام الرئيسية للمجتمع الدولي خلال السنوات القادمة في تيسير التغييرات المؤسسية اللازمة التي تعكس الأهمية المتزايدة للبلدان النامية في الاقتصاد العالمي للسلع الأساسية، بوسائل منها رسم السياسات وبناء القدرات.

باء - اتجاهات الأسعار على الأجلين المتوسط والطويل

٥- بطبيعة الحال، أثر النمو السريع للطلب على السلع الأساسية في أسعار هذه المنتجات، وكما يبينه الشكل ٢، سجلت الأرقام القياسية لأسعار مختلف مجموعات السلع الأساسية ارتفاعاً على مدى السنوات القليلة الماضية.

٦- غير أن تصاعد أسعار السلع الأساسية منذ بداية الألفية الجديدة يعزى بصورة رئيسية إلى الزيادة في أسعار المعادن والخبثات والفلزات، فضلاً عن أسعار النفط الخام التي سجلت ارتفاعاً بنسبة ٤١ في المائة و٢٧ في المائة سنوياً، على التوالي، بين ٢٠٠٣ و٢٠٠٦. فقد بلغ الرقم القياسي لأسعار المعادن والفلزات مستويات قياسية في عام ٢٠٠٦ (ارتفاع بنحو ٢٤٠ في المائة مقارنة بالمتوسط في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥). ونتيجة لهذا الارتفاع في الأسعار، شرعت شركات التعدين في إنشاء تجمعات لم يشهد لها القطاع مثيلاً من حيث حجم الصفقات وعددها. وأصبح الاتجاه يسير نحو إنشاء مجموعات تعدين ذات مصالح متنوعة في أنواع مختلفة من المعادن، بهدف الحد من خطر تقلب الأسعار^(٢).

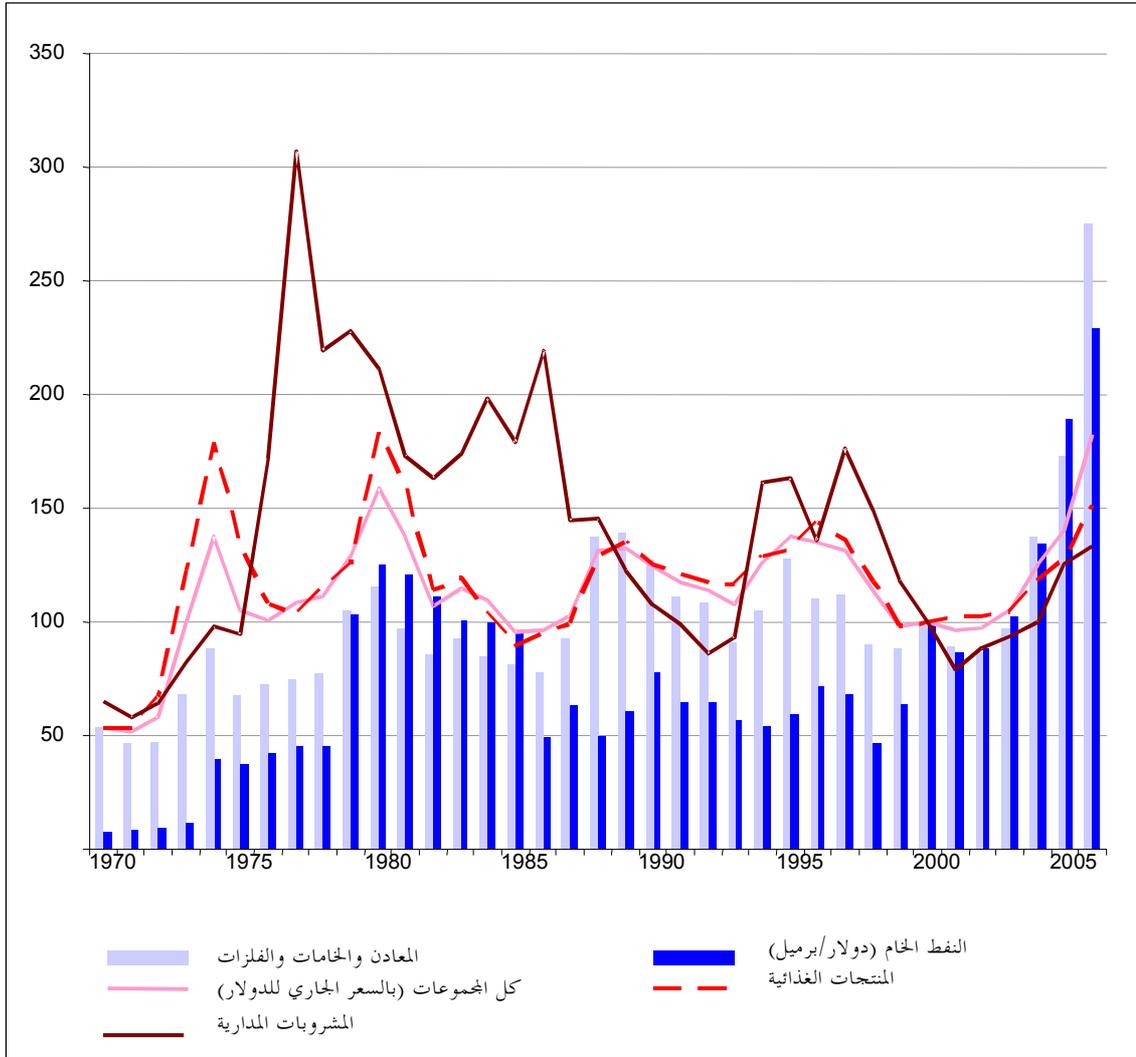
٧- وكشف الرقم القياسي بالنسبة لمختلف المجموعات عن معدل نمو سنوي بنسبة ٢٠ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٦ مقارنة بمعدل نمو بنسبة ٢ في المائة في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٧، وهو أعلى مستوى بلغه هذا الرقم في السابق. بيد أنه، وعلى الرغم من أن الأرقام القياسية لأسعار المنتجات الغذائية والمواد الأولية الزراعية بلغت في عام ٢٠٠٦ مستوى أعلى من المتوسط المسجل بين ١٩٩٤ و١٩٩٧، فإن المتوسط للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٦ كان أقل من النسب المسجلة خلال الفترة ١٩٩٤ إلى ١٩٩٧ (انظر الجدول ٢). وفي عام ٢٠٠٦، ارتفع متوسط الرقم القياسي لأسعار المنتجات الغذائية بنسبة ٢٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٥. أما اتجاه الرقم القياسي لأسعار المواد الأولية الزراعية، فقد حددته بصورة رئيسية سوق المطاط. وحتى إذا كان هذا الاتجاه قد شهد على ما يبدو تغيراً خلال النصف الثاني من السنة، فإن أسعار المطاط لا تزال مرتفعة جداً (زيادة بنحو ٤٠ في المائة مقارنة بمستوى عام ٢٠٠٥). ويمكن أن يُفسر ارتفاع الأسعار بتضافر آثار تصاعد الطلب في الصين وارتفاع أسعار النفط، التي حدّت من القدرة التنافسية للمطاط الاصطناعي.

٨- وفي الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٢، انخفضت أسعار المشروبات المدارية انخفاضاً حاداً (-٥٠ في المائة) بات معه مستحياً أن يستعيد الرقم القياسي مستواه السابق رغم تصاعد الأسعار منذ عام ٢٠٠٣ (+٤١ في المائة). وحدثت مؤخراً تغيرات هامة داخل المجموعة، حيث سجلت أسعار بن الروبيستا (Robusta) زيادات كبيرة، في حين أخذت أسعار بن الأرابيكا (Arabica) في الهبوط.

٩- وفيما شكلت معدلات النمو الشديد في البلدان النامية العامل الرئيسي المسؤول عن الزيادات الأخيرة في أسعار السلع الأساسية، فإن أنشطة المضاربة الكثيفة قد ساهمت بدرجة كبيرة في هذه الزيادات. وبخلاف الفترات السابقة، فإن الأطراف التي باشرت أنشطة المضاربة هي أطراف دخيلة على قطاع السلع الأساسية، راهنت على الأرقام الأساسية لهذه السلع. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٦، استأثرت هذه الأرقام القياسية بنصف المبلغ المستثمر في السلع الأساسية على نطاق العالم، الذي وصل إلى ٢٠٠ مليار يورو.

(٢) للاطلاع على مناقشة لهذا الاتجاه، انظر الأمم المتحدة، الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠٠٧.

الشكل ٢- الأرقام القياسية لأسعار السلع الأساسية، في الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٥
(٢٠٠٠ = ١٠٠، بالسعر الجاري للدولار)



المصدر: الأونكتاد، بوابة INFOCOMM، من قاعدة البيانات الإحصائية لأسعار السلع الأساسية.

* سنة ٢٠٠٦: متوسط الأشهر الـ ١١ الأولى من السنة (في الفترة من بداية كانون الثاني/يناير إلى نهاية تشرين الأول/أكتوبر).

الجدول ٢- تطور الأرقام القياسية للسلع الأساسية في الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٦

الأسعار	متوسط معدل النمو السنوي (%)			متوسط الأسعار			
	٢٠٠٦	١٩٩٨	١٩٩٤	٢٠٠٦	١٩٩٨	١٩٩٤	
١٨٢,١	٢٠,٠	٤,٠-	٢,٠	١٣٨,٣٨	١٠١,٢٧	١٣٢,٧٣	كل المجموعات (بالسعر الجاري للدولار)
١٥١,٠	١٣,٠	٣,٠-	٢,٠	١٢٥,٢٢	١٠٤,١٥	١٣٥,٥٠	المنتجات الغذائية
١٣٢,٤	١٢,٠	١١,٠-	٥,٠	١١٣,٠٩	١٠٧,١٥	١٥٩,٣٧	المشروبات المدارية
١٥٤,١	١١,٠	٣,٠-	١,٠-	١٣٠,٥٤	٩٨,٩٤	١٣٦,٠٤	المواد الأولية الزراعية
٢٧٢,٩	٤١,٠	١,٠-	٣,٠	١٧٠,٢٥	٩١,١٥	١١٤,٠٠	المعادن، والحامات، والفلزات
٢٠٥,٨	٢٧,٠	٢١,٠	٨,٠	١٥٧,٧٨	٧٧,١٤	٦٣,٧٦	النفط الخام

المصدر: الأونكتاد، بوابة INFOCOMM، من قاعدة البيانات الإحصائية لأسعار السلع الأساسية.

١٠- واختلفت آثار الزيادة في أسعار السلع الأساسية على معدلات التبادل التجاري من بلد نام إلى آخر، وذلك حسب تركيبة صادرات كل بلد ووارداته. وفيما يلي المجموعات الرئيسية الثلاث لهذه البلدان^(٣):

١١- المجموعة الأولى: البلدان النامية التي تقوم صادراتها بصورة رئيسية على النفط ومنتجات التعدين. جنت هذه المجموعة فوائد كبيرة من الزيادة في أسعار السلع الأساسية. فعلى سبيل المثال، بلغت الإيرادات الاستثنائية في البلدان المصدرة للنفط نحو ٦,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. كما سجلت البلدان المصدرة لمنتجات التعدين أرباحاً كبيرة، وإن كانت أرباحها أدنى من تلك المسجلة لدى الفئة الأولى، حيث بلغت الإيرادات الاستثنائية، في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥، نحو ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

١٢- المجموعة الثانية: البلدان النامية التي تصدر المنتجات المصنوعة وتستورد المواد الأولية بصورة رئيسية. بخلاف المجموعة الأولى، تكبدت معظم هذه البلدان، التي تشمل معظم اقتصادات شرق وجنوب آسيا، خسائر ناتجة عن الزيادة في أسعار المواد الأولية. حيث سجلت إيراداتها خسارة نسبية بنحو ١ في المائة سنوياً من ناتجها المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥.

١٣- المجموعة الثالثة: البلدان النامية المصدرة للمنتجات الزراعية. بالنسبة لهذه البلدان، فإن التغير في معدلات التبادل التجاري قد تَوَقَّف بصورة رئيسية على أسعار السلع الأساسية التي تصدرها هذه البلدان وعلى نصيب

(٣) انظر UNCTAD, Trade and Development Report 2006, pp. 26-27، الأونكتاد، تقرير التجارة

والتنمية لعام ٢٠٠٦، [لم يصدر بالعربية بعد].

النفط في مجموع وارداتها. وفي عام ٢٠٠٥، تحسنت معدلات التبادل التجاري للبلدان المصدرة للبن، في حين تدهورت هذه المعدلات بالنسبة للبلدان المصدرة للقطن أو فول الصويا.

١٤ - وعلى الرغم من أن التوقعات بتواصل النمو السريع في البلدان النامية الآسيوية يشكل عنصراً إيجابياً بالنسبة للأسعار الأساسية، فإن الأسباب الهيكلية الكامنة وراء الاتجاه التاريخي نحو انخفاض الأسعار الحقيقية - سهولة الدخول، والمنتجات ذات المواصفات الموحدة، والأسواق التي تتسم نسبياً بالشفافية تجعل من الصعب على البائعين تحقيق أرباح في الإنتاجية - لا تزال سائدة، ويرجح أن يظهر تأثيرها عندما تصبح طاقة الإنتاج قادرة على مواكبة نمو الطلب الذي تقوده بلدان آسيا. وعلاوة على ذلك، ورغم الزيادات، لا تزال الأسعار الحقيقية للسلع الأساسية دون المستوى الذي بلغته في أوج الصدمتين النفطيتين السابقتين. وبناء عليه، يرجح أن يضع التصاعد الحالي للأسعار حداً لاتجاه الأسعار الحقيقية للسلع الأساسية نحو الانخفاض في المدى البعيد. وعلى البلدان النامية والمجتمع الدولي برمته انتهاء هذه الفرصة للتصدي للتحديات الإنمائية الملحة وتنفيذ برامج لتقاسم الفوائد مع الشرائح المحرومة من المجتمع وصغار المنتجين. فهذا من شأنه أن يتيح للبلدان التي تعتمد على السلع الأساسية فرصاً إضافية للمضي قدماً على درب النمو المستدام.

ثالثاً - معالجة آثار عدم استقرار أسواق السلع الأساسية على الإيرادات

ألف - الأساس المنطقي للتمويل التعويضي

١٥ - إن اقتصادات نحو ٨٠ بلداً نامياً تعتمد اعتماداً كبيراً على السلع الأساسية. وهي بالتالي أول البلدان المعنية بتغيرات حجم المبادلات والأسعار التي تؤدي إلى تقلبات كبيرة في إيراداتها من الصادرات. فهذه التغيرات تؤثر في استقرار الإيرادات، والنمو الاقتصادي، والتضخم والقدرة التنافسية. والبلدان النامية شديدة التأثر بالتقلبات السريعة في أسعار السلع الأساسية، ليس فقط لأنها تعتمد كثيراً على حصائلها من تصدير مجموعة قليلة من السلع الأساسية، وإنما أيضاً بسبب قدرتها المحدودة على مواجهة هذه التقلبات السريعة.

١٦ - ويعرض الجدول ٣ مؤشرات عدم استقرار الأسعار بالنسبة لعدد من السلع الأساسية. ويلاحظ أن أسعار الكاكاو والبن والقطن أكثر عرضة للتغيرات بواقع مرتين إلى أربع مرات مقارنة بمجموع المنتجات الغذائية. وعدم استقرار الأسعار يفرض طبعاً على عدم استقرار في الإيرادات.

الجدول ٣ - مؤشر عدم الاستقرار لدى نخبة من السلع الأساسية في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣

جميع السلع الأساسية	جميع المنتجات الغذائية	الكاكاو	البن	القطن	النفط الخام
٥,١	٤,٠	١٦,٦	٨,١	١٤,٥	١٠,٥

المصدر: الأونكتاد، دليل الإحصاءات لعام ٢٠٠٦.

١٧ - وتوضع مخططات التعويض عادةً لمساعدة منتجي السلع التصديرية على مواجهة التقلبات السريعة للأسعار. وإن الزيادات الكبيرة التي سجلتها أسعار النفط في السنوات الأخيرة قد أبرزت ضرورة أن تساعد هذه المخططات أيضاً على التصدي لما تُحدثه تغيرات تكاليف الواردات الأساسية من آثار في الإيرادات.

باء - أمثلة على مخططات التعويض الدولية

١ - مرفق التمويل التعويضي التابع لصندوق النقد الدولي/مرفق التمويل التعويضي والتمويل في حالات الطوارئ

١٨ - أنشأ صندوق النقد الدولي مرفق التمويل التعويضي في عام ١٩٦٣. ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا المرفق في تقديم المساعدة إلى البلدان الأعضاء التي تواجه صعوبات فيما يتعلق بموازن مدفوعاتها نتيجة عجز مؤقت في التصدير خارج عن إرادتها. ويقاس العجز في حصائل التصدير، الذي يحدد مبلغ الاعتماد، بمقارنة الحصائل المسجلة بقيمة مرجعية، تعرف على أنها تمثل المتوسط الهندسي لحصائل التصدير على مدى فترة خمس سنوات تستند إلى سنة العجز وتشمل توقعات التصدير على مدى سنتين. ويكون الحصول على الاعتمادات محدوداً، ذلك أن القروض التي تمنح في إطار مرفق التمويل التعويضي لا يمكن أن تتجاوز ٤٥ في المائة من حصة العضو. وتتراوح الحدود القصوى بين ١٠ في المائة و ٤٥ في المائة من حصة العضو، وذلك حسب سجله الماضي في مجال التعاون وتوقعات التعاون في المستقبل. وعلى سبيل المثال، لم تتجاوز الاعتمادات التي حصلت عليها الجزائر وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة في عام ١٩٩٩، نسبة ٢٠ في المائة من حصة كل منهما. فقد حصلت الجزائر على ٢٢٣,٥ (مليون) من حقوق السحب الخاصة، بينما تبلغ حصتها ٢٥٤,٧ (مليون) من هذه الحقوق، وحصلت جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة على ١٣,٨ (مليون) من حقوق السحب الخاصة، في حين تبلغ حصتها ٦٨,٩ (مليون) من هذه الحقوق، وذلك بموجب المراجعة الحادية عشرة للحصص^(٤). ويتعين على البلد المستفيد تسديد مبلغ القروض حالما تتجاوز إيراداته من الصادرات القيمة المتوسطة.

١٩ - وفي عام ١٩٨٨، أُدمج مرفق التمويل التعويضي في مرفق التمويل التعويضي وتمويل الطوارئ. وكانت الاعتمادات التي تُقدم في إطار هذا المرفق مخصصة للبلدان التي تنفذ برامج التكيف الهيكلي دون سواها. وقد شكّل هذا المرفق، على مدى سنوات طويلة، الوسيلة الرئيسية للاقتراض من صندوق النقد الدولي - وبلغ متوسط المسحوبات السنوية في إطار المرفق أقل من الخمس بقليل (١٧,٥ في المائة) من مجموع الائتمانات التي منحها صندوق النقد الدولي خلال الفترة ١٩٦٣-١٩٩٨^(٥).

٢٠ - وفي عام ٢٠٠٠، تمت مراجعة المرفق مرة أخرى بهدف تبسيط هيكل التحديدات التي تقيّد الحصول على الاعتمادات وإضافة شرط جديد ينص على أن الدعم المالي يبقى مشروطاً بالتكيف الاقتصادي. ولم يُستخدم المرفق منذ ذلك التاريخ.

٢١ - وقد انتقدت تحاليل عدة بطء الدفعات: فكثيراً ما يصل التعويض إلى البلد المستفيد بعد انفراج الأزمة. وفي الفترة ١٩٨٢-١٩٩٢، شمل معظم عمليات السحب بلداناً مصدّرة كبيرة للسلع الأساسية: حيث استأثرت الهند والأرجنتين والبرازيل والفلبين بما يزيد على ٤٠ في المائة من مجموع المسحوبات، في حين بلغت مسحوبات

(٤) <http://imf.org/>

(٥) Cashin P., Liang H. and McDermott C. J. Do commodity price shocks last too long for

stabilization schemes to work? *Finance & Development*, September 1999

البلدان الأفريقية ٤ في المائة فقط (سحب واحد من كوت ديفوار). وبما أن المرفق لا يقدم قروضاً بشروط تساهلية، فضّلت البلدان الأعضاء استخدام خطط أخرى، عند الإمكان، بما فيها الخطط المبينة في الفرع التالي.

٢- مشروع تثبيت حصائل التصدير (ستابكس) ونظام تثبيت حصائل الصادرات في قطاع التعدين (سيسمين)

٢٢- أنشأت المفوضية الأوروبية في عام ١٩٧٥ خطتين للتعويض في إطار اتفاقية لومي. ويتمثل الهدف الرئيسي لهاتين الخطتين في تعويض العجز في حصائل الصادرات بواسطة تحويل تلقائي.

٢٣- وخصّص مشروع ستابكس للصادرات الزراعية، وبخلاف مرفق التمويل التعويضي، كان المشروع موجهاً على وجه التحديد نحو قطاع السلع الأساسية الذي يتكبد خسائر في الإيرادات. وشمل المشروع السلع الأساسية الزراعية كافة باستثناء السكر واللحم. وفي إطار هذا المشروع، كان التحويل يتم بصورة تلقائية، إذا كان الانخفاض في إيرادات التصدير ناتجاً عن عوامل خارجية، وكان المنتج يمثل قسطاً كبيراً من مجموع إيرادات التصدير للبلد. ويُحسب مبلغ التحويل على أساس الفارق بين القيم المسجلة والقيم المرجعية للمنتج. ويُدفع المبلغ المحوّل إلى الحكومة التي يُتوقع منها أن تنفقه على القطاع المعني أو على نحو يحقق الفائدة لمنتجي ذلك القطاع. ولم يكن هناك أي التزام بالتسديد. وعمل نظام سيسمين بنفس الطريقة التي عمل بها مشروع ستابكس، عدا أنه كان موجهاً نحو قطاع التعدين.

٢٤- وكانت العقبات الرئيسية أمام تنفيذ هاتين الخطتين تتمثل في نقص الموارد المالية (ولا سيما خلال أزمة السلع الأساسية في الثمانينات والتسعينات) وبطء عملية التحويل. ومن المشاكل الأخرى أيضاً العدد القليل للبلدان المستفيدة. وبالفعل، "ففي إطار اتفاقيات لومي الأولى والثانية والثالثة، استأثرت ثلاثة منتجات، وهي البن والفول السوداني والكاكاو، بنسبة ٦٠ في المائة من مجموع المبالغ المحوّلة في إطار مشروع ستابكس"^(٦). وحصلت خمسة بلدان (وهي إثيوبيا والسنغال والسودان والكاميرون وكوت ديفوار) على نصف المبالغ المحوّلة.

٢٥- وخلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٠، بلغت التحويلات التي استفادت منها بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ ما قيمته ١ ٧٥٢ مليوناً من وحدات النقد الأوروبية (٢,٢٧ مليار دولار) في إطار نظام سيسمين، و ١٥٠ مليوناً من وحدات النقد الأوروبية (٦,٦٧ مليار دولار) في إطار مشروع ستابكس. وعلى سبيل المقارنة، ففي عام ٢٠٠٠ بلغت قيمة الصادرات العالمية من ركاز الحديد نحو ١٠ مليارات من الدولارات، في حين بلغت قيمة الصادرات العالمية من الكاكاو نحو ٣ مليارات من الدولارات. وبموجب اتفاقيات لومي المتتالية، شُدّدت المراقبة على استخدام هذه الأموال، بحيث طالت مهلة صرف المبالغ وأصبحت التحويلات أقل تلقائية^(٧). وفي عام ٢٠٠٠، ألغيت الآليتان واستُعيضَ عنهما بنظام فليكس.

(٦) Koehler G. The future of STABEX. ليبرفيل، غابون، ٦-٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧.

(٧) Combes J.-L. and Guillaumon P. Commodity price volatility, vulnerability and development,

٣- نظام فليكس (Flex)

٢٦- أدى فشل الخطتين السابقتين إلى اعتماد صندوق تعويضي جديد، وهو نظام فليكس، الذي بدأ العمل به في عام ٢٠٠٠. ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا النظام في مساعدة حكومات بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ التي تتكبد خسائر في إيراداتها نتيجة تقلبات قصيرة الأمد في مجموع حصائلها من الصادرات. ويُعتبر هذا النظام شكلاً من أشكال دعم الميزانية لتمويل الإنفاق الحكومي على البرامج الإنمائية. ويكمن وجه الاختلاف الرئيسي بينه وبين الخطتين الأخريين في معايير الأهلية:

- خسارة بنسبة ١٠ في المائة (٢ في المائة بالنسبة لأقل البلدان نمواً) في حصائل الصادرات من مختلف السلع أو من مجموع الصادرات من المنتجات الزراعية أو من منتجات التعدين (إذا فاق هذا المجموع نسبة ٤٠ في المائة من مجموع إيرادات التصدير) بالنسبة للسنوات الثلاث الماضية؛
- تفاقم بنسبة ١٠ في المائة في العجز العام خلال السنة المعنية، أو يُتوقع حدوثه في السنة التالية.

٢٧- ولا بد من استيفاء المعيارين معاً، ولكن بما أنه يصعب استيفاء المعيار الثاني، لم يتجاوز عدد البلدان التي كانت مؤهلة للانتفاع بنظام فليكس ستة بلدان من أصل ٥١ بلداً. وفي عام ٢٠٠٤، قررت المفوضية الأوروبية توسيع نطاق استخدام هذه الآلية وتيسير شروطها. وهكذا، ألغي معيار الأهلية الثاني المتعلق بالعجز العام، وتقرر توسيع نطاق تطبيق الشرط الخاص المنطبق على أقل البلدان نمواً (خسارة بنسبة ٢ في المائة من حصائل التصدير) كي يشمل البلدان غير الساحلية والجزرية. وبيّنت الدراسات أن بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ كانت ستحصل على مبلغ ٢٥٥ مليون يورو بدلاً من ٣٥,٦٥ مليون يورو، لو طبقت هذه المعايير الجديدة منذ البداية^(٨).

٢٨- ومع ذلك، وعلى الرغم من التغييرات المشار إليها أعلاه، لا تزال فعالية هذه الخطة موضع شك. فالمدفوعات لا تصل إلى القطاع المعني (بخلاف مشروع ستابكس) أو المنتجين. كما تعاني الخطة من نفس التأخير الإداري الذي عانت منه الآليات الثلاث الأخرى. ويؤيد المجلس الأوروبي فكرة مراجعة هذه الآلية للحد من التأخير.

٤- عناصر خطة تعويضية أكثر فعالية وأسهل استعمالاً

٢٩- حتى تكون الخطة التعويضية فعالة، ينبغي أن تستوفي الشروط التالية:

- الاعتماد على آليات تأخذ بمبدأ التدخل قبل وقوع الحدث وليس بعده (أي الربط بشكل واضح بين عمليات السداد التلقائية ووقوع أحداث محددة)؛
- وضع شروط تقنية ميسرة لتسهيل الاستفادة من الخطة؛

- عدم فرض شروط للحصول على التمويل: حيث يكفي ألا تقع على البلد نفسه أية مسؤولية واضحة عن الخسائر التي تكبدها فيما يتصل بسلع أساسية ما؛
- إنشاء آلية لتحويل التمويل التعويضي مباشرة إلى المنتجين والمستهلكين الفعليين^(٩).

٣٠- وعلاوة على ذلك، تفضّل التحويلات غير القابلة للاسترداد لكي لا تُستبعد البلدان المثقلة بديون سابقة. وفي الختام، ولكي يكون النظام فعالاً، يجب أن يتوفر في البلد المستفيد إطار مؤسسي جيد. ففي بلدان كثيرة، تواجه الحكومات صعوبات في توزيع الأموال على صغار المنتجين.

جيم - محاولة لتقدير تكلفة المخططات التعويضية

٣١- تهدف مخططات التمويل التعويضي إلى تعويض خسائر الإيرادات الناجمة عن التقلبات السريعة في الأسعار. ويمكن أن تُستخدم أيضاً لتعويض الزيادات في أسعار الواردات من السلع الأساسية كالنفط، التي يمكن أن تؤثر في اقتصاد البلد المستورد برمته.

٣٢- ويبين الجدول ٤ تعويض خسائر الإيرادات فيما يتعلق بصادرات كينيا من البن. فقد انخفضت هذه الصادرات إلى غاية عام ٢٠٠٢ قبل أن ترتفع من جديد. ولو كان هناك صندوق تعويضي، لكان قدّم في الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٤ تعويضات بما مجموعه ٥٨٠ مليون دولار. ولكان ساعد المزارعين على الحفاظ على أنشطتهم، ومكّنهم من الانتفاع من ارتفاع الأسعار الذي بدأ في عام ٢٠٠٠. وفي هذه الحالة، يمكن أن نفترض أن مستوى الصادرات كان سيرتفع بالفعل في عام ٢٠٠٠، وربما كان سيحد في السنوات التالية من خسائر الإيرادات، وبالتالي من مبالغ التعويض.

الجدول ٤ - المدفوعات الافتراضية تعويضاً عن تقلبات صادرات كينيا من البن

السنوات	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
الصادرات بملايين الدولارات	٢٩١	٢٨٧	٢٨٩	٢١٢	١٧١	١٥٤	٩٥	٣٥	٩٠	٩٣
متوسط الصادرات على امتداد فترة ٥ سنوات، بملايين الدولارات	١٧٦	٢٠٦	٢٣٢	٢٦٤	٢٦٨	٢٥٠	٢٢٣	١٨٤	١٣٣	١٠٩
المبلغ الواجب تعويضه، بملايين الدولارات	-١١٤	-٨١	-٥٧	٥٢	٩٦	٩٧	١٢٧	١٤٩	٤٣	١٦

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد بالاستناد إلى قاعدة بيانات الأمم المتحدة بشأن التجارة في السلع الأساسية (Comtrade) (حجم الواردات)، والأونكتاد، النشرة الخاصة بأسعار السلع الأساسية (الأسعار).

(٩) الأونكتاد، تقرير اجتماع الشخصيات البارزة بشأن قضايا السلع الأساسية. الوثيقة TD/B/50/11، ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

٣٣- ويبين الجدول ٥ المبالغ التي كان من المفترض دفعها حتى تتمكن أقل البلدان نمواً من الحفاظ على وارداتها من النفط الخام عند مستوى يقابل المستوى المتوسط للسنوات الخمس السابقة. وتحسب تكلفة حجم الواردات التي كان من الواجب تعويضها باعتماد سعر مرجعي.

الجدول ٥ - المدفوعات الافتراضية تعويضاً عن تقلبات واردات أقل البلدان نمواً من النفط الخام

السنوات	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
الواردات بآلاف الأطنان	٢ ٣٢٣	٣ ٥٤٠	٣ ٣١٠	٣ ٧١١	٢ ٠٢٨	٢ ٠٣٥	٢ ٠٢٩	٣ ٧٥٨	٣ ١١٣	١ ١٣٤	١ ١٦٧
متوسط الواردات على امتداد فترة ٥ سنوات، بآلاف الأطنان	٢ ٤٧٤	٢ ١١٥	٢ ٤٢٤	٢ ٥٥٣	٢ ٦٩٤	٢ ٩٨٢	٢ ٩٢٥	٢ ٦٢٣	٢ ٧١٢	٢ ٥٩٣	٢ ٤١٤
الكمية الواجب تعويضها بآلاف الأطنان	١٥١	- ١ ٤٢٤	- ٨٨٥	- ١ ١٥٩	٦٦٦	٩٤٧	٨٩٦	- ١ ١٣٥	- ٤٠١	١ ٤٥٨	١ ٢٤٧
السعر، القيمة بالدولار/البرميل ^(١٠)	١٦,٩١	٢٠,٤٢	١٩,١٩	١٣,٠٨	١٨,١٤	٢٨,٢٢	٢٤,٤٦	٢٤,٩٥	٢٨,٩٠	٣٧,٧٦	٥٣,٣٧
المبلغ التقديري الواجب تعويضه، بملايين الدولارات	١٨	- ٢٠,٨	- ١٢١	- ١٠,٨	٨٦	١٩١	١٥٦	- ٢٠,٢	- ٨٣	٣٩٣	٤٧٥

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد بالاستناد إلى قاعدة بيانات الأمم المتحدة بشأن التجارة في السلع الأساسية (Comtrade) (حجم الواردات)، والأونكتاد، النشرة الخاصة بأسعار السلع الأساسية (الأسعار).

٣٤- ولو وُجدت هذه الآلية التعويضية، لكانت دفعت مبلغ ٤٣٣ مليون دولار في الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠١. وكان من المفترض أن يحصل مجموع أقل البلدان نمواً على مبلغ تعويضي قيمته ٨٦٨ مليون دولار نتيجة الزيادات في الأسعار التي حدثت في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥. وكان هذا المبلغ سيساعد أقل البلدان نمواً على الحفاظ على وارداتها من النفط الخام، وبقائها أزمات في أمن الطاقة وتزايد المديونية.

٣٥- ويمثل مخطط البترول الكاريبي (Petrocaribe) مثالاً على نظام إقليمي يُعالج تكاليف الواردات النفطية. ومخطط البترول الكاريبي، هو تحالف نفطي إقليمي عُقد بين فنزويلا وبلدان الجماعة الكاريبية في عام ٢٠٠٥^(١١). وفي إطار هذا النظام، تشتري البلدان احتياجها من النفط على أساس أسعار السوق، ولكنها لا تدفع إلا قسطاً من الفاتورة، حيث يمكنها أن تدفع رصيد المبلغ في إطار اتفاق تمويل مدته ٢٥ سنة، وذلك على أساس سعر فائدة بنسبة ١ في المائة. وحسب أسعار النفط، تتولى فنزويلا تمويل نسبة تتراوح بين ٥ و ٥٠ في المائة من واردات بلدان التحالف من النفط الفنزويلي. ويمكن للبلدان أن تدفع قسطاً من فاتورتها في شكل منتجات كالسكر والموز، أو في شكل خدمات.

(١٠) يُعادل سعر النفط الخام متوسط خامات برنت (Brent)، مُسلماً على ظهر السفينة (فوب) بالملكة المتحدة؛ ووست تكساس إنترميديت بخليج الولايات المتحدة (Gulf WTI)، مُسلماً على ظهر السفينة (فوب) في الولايات المتحدة الأمريكية، ودي (DUBAI) مُسلماً على ظهر السفينة (فوب) بدي.

(١١) أربعة عشر بلداً من البلدان الستة عشر الأعضاء في الجماعة الكاريبية، هي أطراف في الاتفاق، وهي: أنتيغوا وبربودا، وبليز، وجامايكا، وجزر البهاما، والجمهورية الدومينيكية، ودومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وسورينام، وغرينادا، وغيانا، وكوبا، وهايتي.

٣٦- وأنشأت شركة نفط فنزويلا (Petróleos de Venezuela S.A.)، وهي الشركة الحكومية للنفط في فنزويلا، شركة منتسبة هي PDV Caribe لتنفيذ هذه المبادرة التي "ترمي إلى تعزيز التكامل داخل هذه الكتلة الجغرافية والسياسية عن طريق خطة لاستخدام الطاقة على الصعيد الوطني"^(١٢). ووافقت فنزويلا على تزويد المنطقة بزهاء ١٨٥ ٧٠٠ برميل من النفط يومياً.

٣٧- ومن العناصر الأخرى لهذا التحالف، صندوق البديل البوليفاري لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، الذي سيتولى تقديم الإعانات الإنمائية إلى البلدان الأعضاء في مبادرة البترول الكاريبي الأقل نمواً. ويمول هذا الصندوق بالتبرعات المقدمة من الدول الأعضاء، علماً بأن فنزويلا قدمت بالفعل تبرعات بمبلغ ٥٠ مليون دولار.

٣٨- وبعد مضي سنة على إطلاق هذه المبادرة، لم يتمكن سوى خمسة أعضاء من تنفيذها. حيث يفتقر معظم الأعضاء إلى الهياكل الأساسية المناسبة (التوزيع، والتخزين، والمحطات النهائية) التي تمكنهم من الاستفادة من المبادرة. وبالإضافة إلى ذلك، بما أن بعض الهياكل الأساسية القائمة تمتلكه شركات خاصة، فإن إجراءات تمويل التحسينات ستستغرق وقتاً طويلاً.

٣٩- ولو نُفذ مخطط البترول الكاريبي بنسبة ١٠٠ في المائة، لكان بلغ مجموع تكاليف الواردات النفطية للبلدان المعنية ٢,٢٦ مليار دولار سنوياً، على أساس ٥٠ دولاراً للبرميل الواحد، وبلغ التمويل المقدم من فنزويلا ٩٦٥ مليون دولار سنوياً^(١٣).

رابعاً - المعايير ومتطلبات السوق

ألف - المعايير "السائدة"

٤٠- بينما أتاحت العولمة فرصاً تجارية جديدة للمنتجين في البلدان النامية، فإنها قد حملت في طياتها أيضاً تحديات كبيرة. ووطورت سلاسل المتاجر الكبرى نظاماً لوجستية لتسهيل شراء المنتجات من هؤلاء المنتجين. غير أن المتاجر الكبرى تفضل الاعتماد على نظمها الخاصة التي تقوم على ترتيبات تعاقدية مع تجار بالجملة من المتخصصين و/أو المزارعين القادرين على استيفاء المعايير العالية التي تتطلبها. لذلك، يكون صغار المزارعين، ممن يصعب عليهم استيفاء متطلبات المتاجر الكبرى، معرضين للتهميش. وبوجه أعم، تواجه الأطراف الفاعلة في البلدان النامية صعوبات في الامتثال لمعايير الجودة نتيجة انخفاض المستوى التكنولوجي فيها، وعدم كفاية المعلومات، وضعف الترتيبات المؤسسية، وارتفاع تكاليف النقل والمناولة الذي يُعزى إلى ضعف الهياكل الأساسية.

٤١- ومن الجدير بالإشارة أن المعايير تتناول مجموعة واسعة من القضايا، بما فيها الصحة والسلامة، وإدارة الجودة، وشروط العمل والجوانب البيئية. وتتولى وضع المعايير مجموعة من المؤسسات المختلفة، لها مصالح متباينة

(١٢) اقتُبس هذا النص من البيان الذي أدلى به السيد رودريغس، وزير خارجية فنزويلا، في مؤتمر القمة المعقود في بوينوس آيريس في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

(١٣) <http://www.caribbeanetnews.com/cgi-script/csArticles/articles/000029/002953-p.htm>

إلى حد بعيد. ويتعلق بعض المعايير بحماية المصالح التجارية أو النهوض بها. في حين يتناول البعض الآخر شواغل أوسع نطاقاً كحماية الجهات المعرضة للمخاطر (المستهلكون والبيئة وما إلى ذلك). بيد أنه، وبينما يتوقع من المؤسسات الاقتصادية في البلدان النامية أن تمتثل للمعايير العالمية، فإن هذه المؤسسات أو حكوماتها لا تؤثر إلا قليلاً في عملية وضع هذه المعايير. وبناءً عليه، يجب أن تتاح للبلدان النامية فرصة للتأثير في إجراءات وضع المعايير، حتى تراعي هذه المعايير قدرات المنتجين في البلدان النامية. إن الجمعية العامة للأمم المتحدة، في قرار اعتمده في دورتها الحادية والستين قد أكدت، من جديد "أن البلدان النامية ينبغي لها أن تضطلع بدور متزايد في القيام بأمر منها وضع معايير السلامة والبيئة والصحة، كما تقر بالحاجة إلى تيسير مشاركة البلدان النامية بشكل متزايد ومفيد في عمل المنظمات الدولية ذات الصلة التي تتولى وضع المعايير". كما دعت إلى تشجيع "القطاع الخاص، في إطار مسؤولية ومساءلة الشركات فضلاً عن الممارسات التجارية المسؤولة، على تمكين البلدان النامية من وضع التدابير الملائمة والضرورية للوفاء بمتطلبات الأسواق ومعاييرها، ومن بينها معايير مراقبة الجودة، كما تدعو المنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة إلى وضع إجراءات لتحديد معايير المنتجات والعمليات التي تراعي مصالح وقدرات البلدان النامية"^(١٤).

٤٢ - ومن الواضح أن البلدان النامية تحتاج إلى تطوير قدراتها في مجال المعايير، سواءً تعلق الأمر بقدرة المنتجين والمصدرين على الامتثال لمتطلبات المعايير أو بقدرة الحكومة على تزويد، أو المساعدة في تزويد، خدمات الدعم اللازمة، بما فيها مرافق الاختبار ومنح الشهادات.

٤٣ - وقد شرع الأونكتاد في تنفيذ مشاريع المساعدة التقنية في مجال الامتثال للمعايير لدى نخبة من بلدان أفريقيا وبلدان جزر المحيط الهادئ. ويتوقع أن تفضي هذه المشاريع إلى تعزيز قدرة رابطات المنتجين ورابطات المصدرين على الامتثال للمعايير الصحية ومعايير الصحة النباتية، والمعايير المتعلقة بسلامة الأغذية الزراعية بغية تيسير الصادرات.

باء - علامات الاستدامة

٤٤ - أثار النمو السريع لبرامج وعلامات الاستدامة على مدى العشرين سنة الماضية، وانتشارها السريع في الأسواق التقليدية، تأثيراً شديداً ومتزايداً على سلاسل توريد السلع الأساسية، ولا سيما على وضع صغار المنتجين. وظهرت هذه النهج الاختيارية استجابة للشعور بالظلم الاجتماعي وتدهور البيئة والإجحاف الاقتصادي. وبوجه عام، قامت هذه البرامج على أساس الفكرة القائلة إنه يمكن استخدام السوق لتقويم أوجه التفاوت بتقديم الحوافز المالية إلى المنتجين عن طريق الوصول إلى أسواق ذات قيمة أعلى. ويستند هذا الرأي إلى الاعتقاد بأن النهج التي اتبعتها الحكومات والمؤسسات التنظيمية لمعالجة هذه القضايا كانت محدودة جداً أو غير فعالة. ونتيجة لذلك، تطورت هذه البرامج بصورة مستقلة، وقد ساعد ذلك على الاستجابة لتطورات السوق بمرونة وحراكية، ولكنه أدى أيضاً إلى نمو يفتل من كل أشكال التنسيق والمراقبة.

(١٤) نص مشروع القرار A/C.2/61/L.56، ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (وقت كتابة هذه المذكرة، لم يكن رقم القرار النهائي قد صدر بعد).

٤٥ - وكانت الفوائد التجارية المباشرة التي تحققت بفضل هذه البرامج مثيرة للإعجاب، حيث أفضت عدة برامج إلى زيادات مطردة في الأسعار ونمو هائل في حجم التبادل. فقد ارتفع حجم المبادلات في المنتجات الحاصلة على شهادة "التجارة المنصفة" و"منتجات الزراعة العضوية" بنسبة ٢٠ في المائة في المتوسط خلال السنوات الخمس الماضية، وسجلت الأسعار زيادات مطردة نسبياً. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت تقارير عديدة إلى نمو طلب المستهلكين على السلع التي تُنتج وتروج بطريقة مسؤولة بيئياً واقتصادياً واجتماعياً. وهناك أيضاً مجموعة من الفوائد المباشرة وغير المباشرة التي تعتبر ناشئة أساساً عن الامتثال لمعايير الاستدامة. ومن بين هذه الفوائد، الزيادة في المردودات الصافية كنتيجة للاستخدام الرشيد للمدخلات والإدارة السليمة للموارد؛ وحفظ التربة والمياه والتنوع البيولوجي باعتماد أفضل الممارسات الإدارية؛ وارتفاع الإنتاجية ومستوى رضا العمال نتيجة تحسن أوضاع المعيشة والعمل؛ وتعزيز الهياكل التنظيمية؛ وإقامة علاقات تجارية طويلة الأمد.

٤٦ - إلا أنه بغية تنفيذ هذه البرامج وجني ثمارها، كان يجب إنشاء شبكة شاملة لهماكل الدعم؛ وهي مهمة ازدادت صعوبة بإلغاء خدمات الدعم على الصعيد الوطني نتيجة سياسات تحرير التجارة. وتشمل الخدمات اللازمة لتحقيق الامتثال لبرنامج معين، تقديم المساعدة التقنية المباشرة إلى المنتجين لتطبيق المعايير والامتثال لشروط منح الشهادات؛ وتوفير الدعم في مجال بناء القدرات التنظيمية والتجارية؛ وتسهيل الوصول إلى التمويل التجاري بتكلفة ميسورة، أو توفير هذا التمويل؛ وإنشاء روابط تجارية مباشرة مع مشتري وتجار "السلع المتخصصة"؛ والتأثير، عند الإمكان، في السياسات الدولية والوطنية للاعتراف بقيمة البرامج ودعمها. ورغم أن العديد من برامج الاستدامة هذه يسعى إلى إدماج تكاليف هذه الخدمات في هيكل نفقات البرنامج، فإن الأغلبية لا تزال تعتمد بدرجة كبيرة على دعم القطاعين العام والخاص. وخلصت دراسات أجراها الأونكتاد والمعهد الدولي للتنمية المستدامة إلى أنه من الصعب للغاية، إن لم يكن من المستحيل، أن يشارك المنتجون، ولا سيما صغار المنتجين، في هذه البرامج في حال عدم توفر هذه الخدمات.

٤٧ - ولما كانت البرامج تقتصر على نسبة ضئيلة من المنتجين ومجموعات المنتجين، كان ممكناً تزويد هذه الخدمات والحصول على أسعار أعلى في الأسواق المتخصصة الصغيرة. إلا أن نجاح هذه البرامج في السنوات الأخيرة، الذي اقترن بزيادة في طلب المستهلكين على المنتجات المستدامة، جعل المنتجات الحاصلة على شهادات تندرج في إطار القنوات التقليدية للتوزيع بالتجزئة، وشرعت الأطراف الفاعلة التقليدية في تنفيذ برامج استدامة خاصة بها. فمن كان بالأمس يستأثر بحصة في السوق تتراوح بين ٣ و ٦ في المائة، ها هو اليوم يسعى إلى كسب الحصة المتبقية التي تمثل بين ٩٤ و ٩٧ في المائة من السوق. ونتيجة لهذه التطورات، أصبحت الأطراف الفاعلة على امتداد شبكة التوريد تخضع لضغوط إضافية. وقد أدى هذا الإقبال على الأسواق التقليدية إلى ضغوط بالحد من الزيادات في الأسعار بقدر ما ترتفع الإمدادات، وأصبحت السلاسل الكبرى للتوزيع بالتجزئة تطلب إلى الموردين التخفيض المطرد في أسعارهم. وعلاوة على ذلك، يجد التوسع السريع لهذه البرامج من توفير خدمات الدعم الشاملة، بحيث يتوجب على المنتجين الاعتماد على أنفسهم لاستيفاء المعايير وتكبد تكاليف الصفقة المتصلة بالامتثال للمعايير والحصول على الشهادات. وفي ظل هذه الظروف، يسعى عدد من البرامج القائمة إلى توسيع نطاق ما تقدمه من خدمات الدعم بواسطة برامج أساسية تموّل في إطار المساعدة التقنية، وذلك على الرغم من أن قدرة هذا النظام التمويلي على الاستمرار في المدى البعيد غير مؤكدة.

٤٨ - كما أدى تطور البرامج التقليدية لمعايير الاستدامة إلى بروز مسائل حرجة تتعلق بوضع المعايير وبرامج التنفيذ التي يمكن أن تعالج تنوع مناطق الإنتاج واختلاف الواقع الاجتماعي والاقتصادي. وعلاوة على ذلك، يجب أن تقوم هذه البرامج على أساس الشفافية والشمول وألا توجهها نُهج مفروضة من المستويات العليا، كما ينبغي أن تكون قابلة للتعميم على نحو فعال وخاضعة لمراقبة ميدانية موثوقة. فالمنتجون بحاجة ماسة للحصول على الدعم في اعتماد وتنفيذ هذه المعايير. والتعامل مع التطورات المستجدة على نحو يسمح بتحقيق الفوائد الناجمة عن برامج الاستدامة في الأسواق التقليدية سيتطلب التزاماً قوياً وجهداً لا يكل. ومن الأهمية بمكان عدم وضع الحواجز التي تعوق وصول صغار المنتجين إلى الأسواق.

٤٩ - واستجابة لهذا الوضع، أطلق الأونكتاد والمعهد الدولي للتنمية المستدامة، في عام ٢٠٠٤، مبادرة الإنتاج المستدام للسلع الأساسية، وهي خطة متعددة الجهات صاحبة المصلحة ترمي إلى تحديد الثغرات وتقديم الدعم من أجل إنشاء سلاسل التوريد المستدامة. وقد تم اختيار قطاع البن كقطاع رائد، نظراً لتاريخ هذا القطاع والمكانة المركزية التي يحتلها في مجال علامات الاستدامة. وأنشئت أفرقة عمل كلفت بتحديد مجالات التدخل ذات الأولوية والأنشطة الملموسة. وحددت أربع مجالات رئيسية، هي: التنفيذ والتمويل وتبادل المعلومات ووضع السياسات. وفي إطار أنشطة التنفيذ، أعطيت الأولوية لفهم تكاليف تنفيذ برامج الاستدامة وفوائد هذه البرامج. ووضع مشروع لإنشاء لجنة لتقييم الاستدامة تتمثل مهمتها في وضع أدوات عالمية لتقييم هذه التكاليف والفوائد، يمكن أن تساعد المنتجين وواضعي السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة في القطاع على اتخاذ قراراتهم. ويجري الآن اختبار المنهجية في خمسة بلدان ويتوقع تنفيذ المشروع تنفيذاً كاملاً في عام ٢٠٠٧. وفي مجال التمويل، تم التركيز على تعزيز التمويل التجاري لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وبعض المؤسسات الدولية الرئيسية التي تقدم التمويل التجاري إلى المنتجين في إطار برامج الاستدامة بادرت إلى إنشاء رابطة لتمويل التجارة المستدامة، هي التحالف من أجل تمويل التجارة المستدامة. وتهدف هذه الرابطة، التي ستبدأ أنشطتها في بداية عام ٢٠٠٧، إلى تعزيز حصول المنتجين على التمويل بكلفة ميسورة. وفيما يتعلق بتبادل المعلومات، يجري في الوقت الراهن وضع استراتيجية لبناء القدرات في أربعة مجالات مواضيعية، وهي التالية: أفضل الممارسات الإدارية، والتعليم المالي/إدارة المخاطر، ونظم المراقبة الداخلية/التعقب، والمعلومات الخاصة بالأسواق/التسويق. وسيوضع المنهج الدراسي بالاشتراك بين المنظمات الدولية والوطنية، وسيقدم مباشرة إلى منظمات المنتجين ونظرائها المحليين. وهذا المشروع، هو مشروع نموذجي يتعلق بقطاع البن، ويمكن تكييفه مع سلع أساسية أخرى. وفي مجال وضع السياسات، تعاونت مبادرة الإنتاج المستدام للسلع الأساسية تعاوناً وثيقاً مع منظمة البن الدولية على وضع هذه المشاريع ومناقشة سبل مراعاة الجوانب المتعلقة بالاستدامة عند إعادة التفاوض بشأن الاتفاقية الدولية للبن.

٥٠ - ويمكن أن يشكل العمل المضطلع به في إطار هذه المبادرة مثلاً قيماً تقتدي به القطاعات الأخرى للسلع الأساسية فيما يتعلق بوضع نهج متعدد الجهات صاحبة المصلحة لتحديد المشاكل ذات الأولوية ومجالات التدخل، وتنفيذ أنشطة محددة لمعالجة هذه القضايا الحاسمة.

خامساً - الطاقة

ألف - اقتصاد الطاقة العالمي الآخذ في التغيُّر

٥١ - شهدت السنوات القليلة الماضية ارتفاعاً مثيراً في أسعار النفط، يمكن أن يُعزى بصورة أساسية إلى عدم وجود قدرة احتياطية في وقت ارتفع فيه الطلب بمعدّل فاق التوقعات. ومن الأسباب الإضافية الأخرى التي ساهمت في الارتفاع المفاجئ في الأسعار انعدام الاستقرار السياسي والأضرار التي لحقت آبار النفط ومصانع التكرير جراء الأحوال المناخية.

٥٢ - وسجّل الطلب العالمي على النفط نمواً سنوياً بمعدل ١,٥٤ في المائة في المتوسط خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٢، ليرتفع بعد ذلك بنسبة ١,٩٣ في المائة في عام ٢٠٠٣، و٣,٧ في المائة في عام ٢٠٠٤. وفي غضون ثلاث سنوات، ازدادت الاحتياجات العالمية من النفط بمعدل ٦,٥ في المائة. واستأثرت المناطق النامية، ولا سيما الصين، وكذلك بلدان غرب آسيا وأمريكا اللاتينية، بقسط كبير من الزيادة في الطلب.

٥٣ - وتشير التنبؤات، بما فيها تنبؤات وكالة الطاقة الدولية ووزارة الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية، إلى أن الاستهلاك العالمي للنفط سيزداد بنحو ٥٠ في المائة خلال السنوات الـ ٢٥ القادمة. ويُرجح أن تظل أسعار النفط، ولفترة طويلة، أعلى بكثير من الاتجاه الطويل الأجل الذي ساد في الماضي. كما أنه يبدو من الحكمة افتراض أن التقلبات الكبيرة في الأسعار ستظل سمة من سمات السوق^(١٥).

٥٤ - وفي الوقت ذاته، يفتر نحو ١,٦ مليار نسمة في البلدان النامية إلى الكهرباء. وبغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يجب تخفيض هذا الرقم إلى أقل من مليار واحد بحلول عام ٢٠١٥ (وكالة الطاقة الدولية، توقعات الطاقة العالمية لعام ٢٠٠٦). والزيادة المقابلة لذلك في توليد الطاقة الكهربائية ستتطلب استثمارات كبيرة في موارد الطاقة والهيكل الأساسية، بما في ذلك استكشاف مصادر طاقة بديلة.

٥٥ - ورغم أن هذه التطورات تطرح تحديات كبيرة في مجال التكيّف بالنسبة للعديد من البلدان النامية، فإنها تتيح أيضاً فرصاً جديدة.

٥٦ - ويتعين على البلدان المصدرة للنفط أن تتخذ، على سبيل الأولوية، التدابير اللازمة حتى لا تؤدي تدفقات الإيرادات النفطية إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي وفقدان قدرتها التنافسية في قطاعات أخرى خلاف قطاع النفط. وعلى الأجل الطويل، يلزم لهذه البلدان أن توجّه إيراداتها النفطية نحو الاستثمار في تطوير الهياكل الأساسية ورأس المال البشري، وذلك بوسائل منها تعزيز الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم، مع مراعاة الطاقة الاستيعابية لاقتصادها.

٥٧ - وتواجه البلدان النامية المستوردة للنفط ضغوطاً على ميزان مدفوعاتها، وهي ضغوط تتفاوت شدتها بحسب ما إذا كانت هذه البلدان مصدّرة لسلع أساسية أخرى، وما إذا كانت قد استفادت من الزيادة العامة في أسعار

(١٥) انظر الأونكتاد، التكيّف مع التغيّرات الأخيرة في قطاع الطاقة: التحديات والفرص. الوثيقة

السلع الأساسية. وسيسعى العديد من هذه البلدان إلى بحث السبل الكفيلة بتوزيع التكاليف الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط على فترة زمنية طويلة. ورغم أن خطط التمويل التعويضي يمكن أن تشكل وسيلة مناسبة لمساعدة هذه البلدان في هذه المهمة، فإن هذه الخطط لم تُستخدم في الواقع إلا قليلاً. ويتناول الفرع الثالث سبل تكييف هذه الخطط حسب احتياجات البلدان النامية. وفي المدى البعيد، يمكن أن تُسهّم الآليات المالية وأدوات إدارة المخاطر مساهمة كبيرة في تخفيض تكاليف التكيّف. إلا أنه يجب إنشاء النظم اللازمة لاستخدام هذه الأدوات قبل حدوث الزيادة في أسعار النفط.

٥٨- وللاونكتاد خبرة واسعة في مجال التمويل وإدارة المخاطر. وتتمش المشورة التي يقدمها إلى الحكومات في مجال إدارة المخاطر بأهمية خاصة في هذه الفترة بالذات التي تتميز بارتفاع أسعار النفط وتقلباتها. وقد أنجز الأونكتاد أدلة للتدريب تشمل استخدام الأدوات المالية وتنفيذ نظم المراقبة لمنع التجاوزات والخسائر، ونظم دورة تدريبية حول فهم فرص التغطية، واختيار أدوات التغطية المناسبة.

باء - تنوع مصادر الطاقة: الوقود الأحيائي بأنواعه

٥٩- إن توقعات ارتفاع أسعار النفط، والحاجة إلى الحد من استهلاك الوقود الأحفوري لمكافحة تغير المناخ، هذه الحاجة التي أصبحت تحظى الآن بقبول عام، حفزت البلدان والمؤسسات على استكشاف مصادر طاقة بديلة، ولا سيما مصادر متجددة وغير ضارة بالمناخ.

٦٠- إن أنواع الوقود الأحيائي، التي قد تمثل أفضل الحلول البديلة بالنسبة للبلدان النامية، تتيح فرصة لوضع استراتيجية واعدة لتنوع مصادر الطاقة. وعموماً، يصعب على المزارعين في البلدان النامية تنوع أنشطتهم وإنتاج محاصيل جديدة، نظراً لنقص الخبرة، ولا سيما لأن هذا التنوع ينطوي على مخاطر كبيرة. إلا أن زراعة المواد الأولية التي تسمح بإنتاج الوقود الأحيائي يمكن أن تشكل استراتيجية أقل مخاطر بالنسبة لهؤلاء المزارعين، إذ يرجح أن يكون الطلب على هذه المواد أكثر استقراراً مقارنةً بمعظم المحاصيل الأخرى. كما تنطوي هذه الاستراتيجية على مخاطر أقل نظراً لأن بعض المحاصيل اللازمة لإنتاج الوقود الأحيائي، مثل قصب السكر، يمكن استخدامه لغرضين اثنين. ففي حال كساد سوق الوقود الأحيائي، يمكن للمزارعين أن يختاروا بين هذه السوق والسوق التقليدية للمنتجات الغذائية. وعلاوة على ذلك، ستؤدي إعادة تخصيص الأراضي لإنتاج المحاصيل الطاقية إلى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية التقليدية، بما فيها المنتجات "ذات الاستخدام المزدوج" نتيجة الزيادة في الطلب الإجمالي، والمنتجات الأخرى التي ستنافس إنتاج الوقود الأحيائي معها على الأراضي. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تحويل الموارد لصالح المناطق الريفية في البلدان النامية.

٦١- ويمكن أن يتمخض إنتاج الوقود الأحيائي بأنواعه عن آثار إنمائية إيجابية تتجاوز نطاق زراعة المواد الأولية. حيث يؤدي هذا الإنتاج إلى زيادة العمالة في القطاع الزراعي، وارتفاع الطلب على السلع غير الزراعية، ويوفّر قاعدة لتنوع الاقتصاد الريفي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التجربة التي خاضها كل من البرازيل والولايات المتحدة الأمريكية في مجال زراعة قصب السكر والذرة الصفراء لأغراض إنتاج الوقود الأحيائي تبين أن الهياكل الأساسية اللازمة لتحويل هذه المواد الأولية إلى وقود أحيائي كثيراً ما تكون موجودة قرب الحقول التي تُزرع فيها هذه المواد. وإن تحسين الهياكل الأساسية سيعود بالفائدة على المناطق الريفية وعلى تسويق منتجات ريفية أخرى.

٦٢- وفي بعض البلدان النامية، ولا سيما بلدان أفريقيا، لا يزال إنتاج الوقود الأحيائي في بداياته. ولا بد من الاستثمار في الهياكل الأساسية، والتكنولوجيا والبحث لتكثيف الإنتاج حسب احتياجات صغار المزارعين، سواء لأغراض الإنتاج المحلي أو إنتاج الصناعة الزراعية. ولتمويل هذا القطاع، ستحتاج أفريقيا إلى إيجاد مصادر تمويل قابلة للبقاء. واستجابةً لهذه الحاجة، ضمّ الأونكتاد جهوده إلى جهود مصرف الاستثمار والتنمية التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بغية زيادة تمويل إنتاج الوقود الأحيائي ومزارع الجاتروفا في أفريقيا، مع التأكيد بوجه خاص على آلية التنمية النظيفة المنبثقة عن بروتوكول كيوتو. وسيتم في إطار هذه المبادرة إنشاء صندوق لتمويل الإنتاج الزراعي والصناعي للوقود الأحيائي. وسيسعى هذا الصندوق إلى تشجيع الاستثمار في شبكة توريد الوقود الأحيائي، وسيشمل شبكاً لتمويل البحث والتطوير، وبناء القدرات.

٦٣- ورغم أن إنتاج الوقود الأحيائي ينطوي على مزايا محتملة واضحة بالنسبة للبلدان النامية، ولا سيما من منظور تنويع الطاقة والتنمية الريفية، فإن تحقيق النجاح في إنتاج هذا الوقود لأغراض التصدير قد يكون أمراً صعباً. وبالنسبة للبلدان النامية الصغيرة، تؤدي التجارة الدولية دوراً بالغ الأهمية في تنمية الإنتاج الصناعي للوقود الأحيائي، نظراً لصغر حجم أسواقها المحلية للوقود الأحيائي. وبناء عليه، ستحتاج هذه البلدان إلى الوصول إلى الأسواق الخارجية بغية تطوير إنتاج أنواع الوقود الأحيائي. غير أن توسع تجارة هذا الوقود تواجه عقبات عدة. فالتعريفات الجمركية على أنواع الوقود الأحيائي مرتفعة، ونمو التجارة الدولية تعوقه الإعانات الداخلية، ولا سيما في البلدان المتقدمة^(١٦). ورغم أن الحوافز قد تكون ضرورية لتوسيع نطاق استخدام الوقود الأحيائي، وهو استخدام مُستحب لأسباب بيئية، فإنه من السهل وضع هذه الحوافز في صيغة لا تميز بين أنواع الوقود المستوردة وأنواع الوقود المنتجة محلياً. وقد تشكل معايير الجودة الحالية أيضاً حواجز أمام توسع التجارة، والأخطر من ذلك هو أن يتم استغلال المبادرات الأخيرة الرامية إلى ضمان استدامة إنتاج الوقود الأحيائي بيئياً واجتماعياً عن طريق وضع إجراءات لمنح الشهادات، لأغراض حمائية.

جيم - آثار ارتفاع أسعار النفط بالنسبة لأفريقيا: التحديات والفرص

٦٤- قطعت أفريقيا في وقت وجيز أشواطاً هامةً بوصفها منطقة منتجة للنفط والغاز. وخلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٥ ارتفع إنتاج النفط في أفريقيا من ٩,٩ إلى ١١,٢ في المائة من الإنتاج العالمي، وارتفع إنتاج الغاز من ٦٦,٥ مليار متر مكعب سنوياً في عام ١٩٩٠ إلى ١٥٠ مليار متر مكعب في عام ٢٠٠٥. وارتفع الاحتياطي النفطي في أفريقيا بنسبة ٥٩ في المائة مقابل ارتفاع بنسبة ١٥ في المائة على النطاق العالمي، وتشير التقديرات إلى أن أفريقيا تملك اليوم ١٠ في المائة من الاحتياطي العالمي.

(١٦) للاطلاع على فكرة عامة عن الحواجز التي تعوق تجارة الوقود الأحيائي، انظر UNCTAD, Challenges and opportunities for developing countries in producing biofuels [التحديات المطروحة أمام البلدان النامية والفرص المتاحة لها في مجال إنتاج الوقود الأحيائي]. UNCTAD/DITC/COM/2006/15، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

٦٥- ورغم أن أفريقيا تُنتج نحو ٣,٥ أضعاف ما تستهلكه من النفط^(١٧)، فإن ارتفاع الأسعار كان له أثر شديد على عديد البلدان الأفريقية المستوردة للنفط. واستأثرت الواردات النفطية لدى ٢٨ بلداً أفريقياً بأكثر من ١٠ في المائة من مجموع قيمة الواردات. فارتفع الأسعار بواقع مرتين أو ثلاث مرات يؤثر تأثيراً شديداً على موازين مدفوعات هذه البلدان. ويبيّن الجدول ٤ الوارد في الفصل الثالث أن الزيادات الأخيرة في أسعار النفط أدت إلى انخفاض حجم الواردات النفطية لأقل البلدان نمواً، التي يوجد معظمها في أفريقيا، بما يزيد على الثلثين.

٦٦- ويتسم التعاون الإقليمي بأهمية بالغة بالنسبة للبلدان الأفريقية، المصدرتها منها والموردة للنفط، في التصدي للتحديات الناشئة عن التغيرات في اقتصاد الطاقة. ومن الأهمية بمكان بالنسبة لهاتين الفئتين من البلدان أن يتحسن أداء الأسواق الإقليمية والوطنية للنفط والمنتجات المجهزة. وفي أفريقيا، تعمل مصانع تكرير عديدة دون طاقتها، وغالباً ما تعاني الأسواق من الانحرافات التي يُعزى بعضها إلى صغر حجم السوق في حين يعود بعضها الآخر إلى السياسات الحكومية. ويمكن للتعاون الإقليمي في مجالات المعايير التقنية والمشتريات أن يسهم بدرجة كبيرة في تحقيق الفعالية. فإعادة تنظيم المشتريات عن طريق استيراد كميات كبيرة من المنتجات النفطية بدلاً عن الكميات الصغيرة، وتوزيع هذه الواردات على المناطق الفرعية، سيجب تحقيق وفورات في الحجم. كما يمكن تحقيق الوفورات عن طريق تقاسم الهياكل الأساسية للتخزين.

٦٧- ويمكن أيضاً توسيع نطاق التعاون الإقليمي ليشمل الإدارة الفعالة للإيرادات التي تحققها البلدان المنتجة للنفط بغية تلبية الاحتياجات الإنمائية للمنطقة. وفي هذا السياق، فإن هذه المناقشة حول ما يمكن أن توفره البلدان المنتجة من تسهيلات تمويلية لصالح البلدان المستوردة تتسم بأهمية بالغة.

٦٨- ويسهم الأونكتاد في التعاون بشأن قضايا الطاقة في أفريقيا، ولا سيما في إطار مؤتمره السنوي حول تجارة وتمويل النفط والغاز في أفريقيا، الذي سيعقد هذا السنة في نيروبي (كينيا). وقد تم ترسيخ هذه المؤتمرات كمحفل لإنشاء الروابط الخلفية والأمامية بين القطاع الطاقوي والقطاع المالي. فهي تجمع أصحاب المصلحة كافة لإجراء المناقشات وتبادل الخبرات بشأن قضايا كالتنمية، وإدارة المخاطر، وتطوير التكنولوجيا، ومصادر الطاقة المتعددة، والمسؤولية الاجتماعية للشركات، والإدارة، والمحتوى المحلي. ويتسم هذا الأخير بأهمية خاصة في إطار التدابير الرامية إلى زيادة إسهام قطاع النفط والغاز في التنمية الاقتصادية. وفي الوقت الراهن، تشارك المؤسسات المحلية في تزويد هذا القطاع الصناعي بمشاركة محدودة للغاية، كما أن الروابط التي قد تؤثر تأثيراً غير مباشر في الاقتصاد قليلة. ولكي تزداد مساهمة هذه المؤسسات، يجب وضع سياسات استباقية واستراتيجيات طويلة الأمد في سياق الشراكات بين القطاعين العام والخاص، فضلاً عن توفير التمويل الكافي.

(١٧) إحصاءات شركة BP لعام ٢٠٠٥،

دال - التعاون والحوار

٦٩- بالإضافة إلى التعاون الإقليمي، فإن التعاون والحوار بين المستهلكين والمنتجين، بما في ذلك على الصعيد العالمي، يتسم بالأهمية. ولتعزيز التجارة فيما بين بلدان الجنوب، يجب توطيد التعاون بين البلدان المصدرة للنفط، والبلدان الحديثة التصنيع التي تعد بين البلدان المستوردة الصافية للنفط، والفئات المستضعفة في الجنوب. ويمكن أن يعمل الأونكتاد كجهة تتولى تيسير المناقشات بين مجموعات البلدان، بما في ذلك عن طريق توفير محفل لمناقشة تقلبات الأسعار وتقييم اتجاهات العرض والطلب، وبناء توافق الآراء.

٧٠- ومن الوسائل الأخرى لتعزيز التعاون، بدء حوار عالمي بشأن السياسات النفطية بغية التوفيق بين الاحتياجات والقدرات المتنوعة لمختلف البلدان. ويمكن أن يركز هذا الحوار على مبادرات من قبيل إنشاء نظام أسعار مزدوج أكثر ملاءمة للبلدان الفقيرة. ويمكن اعتبار مبادرة الصندوق النفطي التابعة للجنة الأفريقية للطاقة عنصراً من عناصر هذا النظام، لا سيما وأن هذه المبادرة تتيح خطة تعويضية.

سادساً - قضايا السياسات العامة ودور الأونكتاد

٧١- فيما يتعلق باتجاهات الأسواق العالمية للسلع الأساسية، أبرز هذا التقرير أن الجزء الأكبر من تجارة السلع الأساسية واقتصاد هذه السلع نفسه، ولا سيما عناصره الأكثر ديناميكية، يخضع بشكل متزايد لتأثير البلدان النامية. وفي الوقت ذاته، فإن نظام القواعد والمؤسسات الذي يحكم هذه التجارة، هو من تصميم فعاليات البلدان المتقدمة التي راعت في ذلك احتياجاتها الخاصة. وتمثل إحدى المهام الرئيسية للمجتمع الدولي خلال السنوات القادمة في تيسير التغييرات المؤسسية اللازمة التي تعكس الأهمية المتزايدة للبلدان النامية في الاقتصاد العالمي للسلع الأساسية، بوسائل منها رسم سياسات عالمية وتعزيز بناء القدرات.

٧٢- وفي صدد آثار عدم استقرار أسواق السلع الأساسية على الإيرادات، أشير في مناسبات عديدة إلى أن نظم التمويل التعويضي القائمة لا تعمل كما ينبغي. وخير دليل على ذلك أن البلدان التي وُضعت من أجلها هذه النظم لم تستخدمها إلا نادراً. وقد شرع الأونكتاد، بدعم من حكومة فنلندا، في مراجعة هذه النظم بغية تقييم فعاليتها وبلورة بعض الأفكار الدقيقة بشأن التغييرات الممكنة. وبخصوص مشكلة البلدان المستوردة للنفط تحديداً، يتعين على المجتمع الدولي أن يعجل بتناول هذه المسألة، وبما أن تقلبات أسعار النفط آخذة على ما يبدو في التزايد، فإن هذه التقلبات قد تتكرر على فترات متواترة قصيرة نسبياً، أي أن التدابير الظرفية قد لا تكون كافية. وللأونكتاد دور يؤديه في وضع أية مرافق جديدة يمكن اعتبارها ضرورية.

٧٣- وبخصوص المعايير ومتطلبات السوق، فإن كل المناقشات حول دور المعايير وعلاقتها بالقدرة التنافسية لمنتجي البلدان النامية تفرز بوضوح استنتاجين اثنين. أولاً، يتعين وضع الآليات وتوفير الموارد اللازمة لكي تؤثر مصالح البلدان النامية في إجراء وضع المعايير في كلا القطاعين العام والخاص. ثانياً، يحتاج المنتجون والمجهزون والمؤسسات في البلدان النامية إلى مساعدة تقنية واسعة لاستيفاء المعايير والاستفادة بشكل كامل من توسع الطلب العالمي على السلع الأساسية. ويعمل الأونكتاد على إيجاد السبل الكفيلة بدعم مصالح البلدان النامية في عملية

وضع المعايير، بما في ذلك عن طريق التعاون مع القطاع الخاص. كما وضع الأونكتاد برنامجاً طموحاً في مجال المساعدة التقنية يرمي إلى تمكين المنتجين في البلدان النامية من الامتثال للمعايير في كلا القطاعين العام والخاص.

٧٤- وتشكل علامات الاستدامة، من قبيل علامات التجارة المنصفة وعلامات المنتجات العضوية، مجموعة فرعية منفصلة من المعايير ما فتئت تنمو بسرعة. وإن انتشار هذه المعايير، بالاقتران مع النمو السريع في حصة السوق التي تخضع لتأثير هذه المعايير، يطرح مشاكل خاصة بالنسبة لمنتجي البلدان النامية. ويسعى الأونكتاد إلى معالجة هذه المشاكل بالتعاون مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة في سياق مبادرة الإنتاج المستدام للسلع الأساسية، وذلك على نحو يكفل مراعاة مصالح البلدان النامية على النحو الواجب.

٧٥- وسيواصل الأونكتاد عمله في مجال **الطاقة** وسيعمل على تعزيزه. وستركز أنشطة البحث والتحليل، والتعاون الحكومي الدولي، وبناء القدرات، على بعض الجوانب الهامة من احتياجات البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً وبلدان أفريقيا، ومنها الجوانب التالية:

- رصد وتحليل الآثار التجارية والإنمائية لاقتصاد الطاقة المتغير وسياسات الطاقة الوطنية والدولية، بما في ذلك الأثر على النمو الاقتصادي والحد من الفقر؛ والقدرة التنافسية التصديرية؛ والآثار القطاعية؛ والحوافز التجارية؛ وتطوير التكنولوجيا ونقلها؛ والحصول على خدمات الطاقة؛ ودور القضايا المتعلقة بسياسات المنافسة؛
- تشجيع الحوار في مجال السياسات العامة مع التركيز على الأمن الطاقوي والتنمية المستدامة والحد من الفقر في البلدان النامية؛
- تيسير الحوار بين مجموعات البلدان، بما في ذلك عن طريق توفير محفل لمناقشة تقلب الأسعار، وتقييم اتجاهات العرض والطلب، وبناء توافق الآراء والشراكات بين الأطراف المهمة؛
- دعم البلدان النامية في إطار عمليات صياغة السياسات المتعلقة بالأمن الطاقوي، وتعزيز دور قطاع الطاقة في تحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر؛
- مساعدة البلدان النامية على استغلال الفرص التي تُتيحها مصادر الطاقة المتجددة مثل الوقود الأحيائي وطاقة الرياح والطاقة الشمسية استغلالاً تاماً. فمصادر الطاقة البديلة هذه يمكن أن تساعد على زيادة دخل سكان الريف في البلدان النامية، وتعزيز أمن الدخل عن طريق التنويع، وتحسين نوعية الحياة في المناطق الريفية عن طريق الحصول على الطاقة بتكلفة ميسورة، والمساهمة في رسم مسار إنمائي يضمن الحد من كثافة استخدام الكربون؛
- إبراز القضايا التي تواجه البلدان النامية المستوردة للطاقة، بما في ذلك تحسين استخدام مرافق التمويل التعويضي، فضلاً عن التعاون الإقليمي مثل التعاون بين المنتج والمستهلك، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب من ناحية، وفيما بين بلدان الشمال من ناحية أخرى، بغية الحد من أثر تقلبات أسعار النفط؛

- مساعدة البلدان النامية المصدرة للطاقة على رسم سياسات واستراتيجيات من أجل استخدام الأرباح الاستثنائية التي تحققها هذه البلدان استخداماً موجهاً نحو التنمية حتى تتحقق الآثار الإيجابية الناجمة عن ارتفاع الأسعار، مع العمل على ضمان استدامة هذه الآثار. ومن القضايا المهمة التي يجب تناولها، ضمان الاستثمارات الضرورية في قطاع الطاقة والقطاعات الأخرى ذات الصلة، وتحسين المحتوى المحلي، وتعزيز الروابط مع الصناعات المحلية، ولا سيما مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكفاءة أسواق منتجات الطاقة؛
- التشديد على أهمية توحيد قواعد العمل للجميع في مجال إنتاج وتجارة الوقود الأحفوري بأنواعه، بما في ذلك الحاجة إلى تخفيض وإزالة الحواجز التجارية والإلغاء التدريجي للإعانات التي تخل بقواعد التجارة. ويلزم طمأننة المستثمرين في مرافق تصدير الوقود الأحفوري في البلدان النامية أن الأسواق ستكون مفتوحة أمامهم وأن مجال التصدير سيكون واسعاً، بما يتيح لهم فرصة تحقيق وفورات في الحجم؛
- معالجة القضايا المتعلقة بالإدارة والشفافية، والسعي إلى تعزيز قدرة البلدان النامية على تنفيذ سياسات لا تترتب عليها أية انحرافات.

— — — — —